الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٦
المعقودة يوم الأربعاء
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

الرئيس: السيدة اسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.46
10 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/51/3 (الجزءان الأول والثاني)، A/51/81، 87، 90، 114، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/462-S/1996/831؛ A/C.3/51/9)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/C.3/51/L.32 و L.35/Rev.1)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/51/153، 170، 201، 290، 395، 453 و Add.1، 457، 480، 506، 536، 539، 542 و Add.1 و 2، 552، 555، 558، 561، 641، 650؛ A/C.3/51/6)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/51/80-S/1996/194، A/51/189، A/51/203-E/1996/86، A/51/204، 271، 347، 459، 460، 466، 478، 479، 481، 483 و Add.1 و Add.2، 490، 496 و Add.1، 507، A/51/532-S/1996/864، A/51/538، 556، 557، A/51/651-S/1996/902، A/51/657، 660، A/51/663-S/1996/927، A/51/665-S/1996/931؛ A/C.3/51/3، و 8، و 10-13)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/51/36)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/51/36)

١ - السيدة باريستنبيكوفا (كازاخستان): قالت إن بلدها يولي اهتماما خاصا لصون السلام والانسجام المدنيين وحماية حقوق الإنسان أثناء فترة الانتقال والإصلاح الاقتصادي والسياسي التي يمر بها. وقد سعت كازاخستان في السنوات الخمس التي قضتها كدولة مستقلة بوجه خاص إلى تعزيز سيادة الدولة واختيار النظام السياسي الذي يتمتع بأوسع قبول ممكن. وقد أدى اعتماد دستور جديد، وإنشاء مجلس نيابي والشروع في إصلاحات قضائية وقانونية إلى إتاحة معالجة المشاكل المتعلقة بكفالة حقوق الإنسان والحريات بوصفها شرطا أساسيا لمواءمة العلاقات الاجتماعية والعلاقات بين الأجناس بطريقة أكثر فعالية. ويعترف دستور بلدها الجديد بالحقوق والحريات الإنسانية بوصفها أعلى القيم دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها من المعتقدات. وتقدم لجنة كازاخستان المعنية بحقوق الإنسان المساعدات اللازمة للوفاء بالالتزامات الدستورية فيما يتعلق بحقوق وحريات المواطنين، وتقوم بتحديد سياسة الدولة في هذا الميدان وتتعاون مع وكالات حقوق الإنسان الدولية المعترف بها والمنظمات غير الحكومية.

٢ - وذكرت أن حكومتها تقوم بوضع مشروع برنامج حكومي يكون بمثابة خطة للأنشطة موجهة نحو الأهداف ويرمي إلى حماية حقوق الإنسان. وتبدي اللجنة حاليا اهتماما كبيرا بضرورة تثقيف الشعب بحقوقه

وبطرق حمايتها. وقامت كازاخستان في هذا الصدد، بإنشاء فريق عامل لوضع خطة عمل وطنية لبلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣ - وأضافت أن لجنة حقوق الإنسان في بلدها تقوم كذلك بوضع خطة لإنشاء مركز علمي وتثقيفي لحقوق الإنسان. ويؤمل في أن يقوم مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بمساعدة هذا الجهد وغيره من الجهود المبذولة في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتقوم كازاخستان بوضع سياستها المحلية وفقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يوفران أساسا قانونيا وسياسيا واسعا لحماية حقوق الإنسان.

٤ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن من دواعي القلق المتزايد أن تقديم تقارير المقررين الخاصين مباشرة إلى الجمعية العامة قد يؤدي إلى زيادة تسييس مسألة حقوق الإنسان وإضعاف عمل لجنة حقوق الإنسان. وأعرب عن قلق وفده كذلك لأن بعض الدول تنتحل لنفسها حق تقييم حالات حقوق الإنسان في البلدان الأخرى وذلك لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان في إقليمها. ولا تزال كولومبيا تعارض أي محاولة للحلول محل الآليات الدولية لتقييم سلوك الدول في ميدان حقوق الإنسان.

٥ - وذكر أن وفده يؤكد أهمية الحق في التنمية وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة العقبات أمام تنفيذ هذا الحق، بما في ذلك بذل الجهود على الصعيد الوطني. وتثني كولومبيا على العمل الذي يضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان، على النحو المذكور في تقريره (A/51/36)، وعلى ما يبذله من جهود للترويج للحق في التنمية. وهي تتطلع إلى نتائج مباحثاتها مع مؤسسات التمويل الدولية والوكالات الإنمائية من أجل تحديد الوسائل العملية لتعزيز البرامج الاقتصادية وبرامج حقوق الإنسان في مختلف نواحي اختصاصها. وستكون جميع جهود التنسيق التي تؤدي إلى تعزيز تنفيذ الحق في التنمية محل ترحيب. كما يعرب بلده عن تأييده الحار للجهود التي يبذلها المفوض السامي لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، والتي ستؤدي إلى تحسين قدرة المركز على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، ويلاحظ مع الارتياح أن المفوض السامي يضطلع بولايته في هذا السبيل على نحو ملائم. وتواصل كولومبيا التعاون الكامل مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وترحب بتوصياتها. وقامت، كجزء من سياستها العامة للدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بسن قانون يتعلق بتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ووقعت على اتفاق مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب للمفوض السامي في كولومبيا. وبالرغم من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه بلده، فإنه سيواصل التعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان.

٦ - السيد ماتيسيتش (كرواتيا): قال إن جمهورية كرواتيا الحديثة، ما فتئت منذ إنشائها، منشغلة لا بمجرد مهمة بناء الدولة والانتقال إلى الاقتصاد السوقي، وإنما بإنشاء مجتمع ديمقراطي يستند إلى احترام حقوق الإنسان. وقد جرت هذه العملية في ظل نزاع وحشي. بيد أنه كان من المأمول أن تؤدي إعادة سلافونيا الشرقية إلى كرواتيا، إلى جانب تطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة، وإبرام السلام في البوسنة والهرسك وإيجاد توازن للقوى في المنطقة، إلى وضع حد للفترة المأساوية في تاريخ بلده.

٧ - وذكر أنه في أعقاب اشتراك المجتمع الدولي في المنطقة، فإن سجل حكومته المتعلق بحقوق الإنسان قد أصبح رهن التمحيص الدقيق. وفي حين أن هذا القلق هو قلق مشروع، فإن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإنها لا تقتضي قيام مجلس الأمن بالنظر فيها. ومما لا شك فيه أن هناك دولا أخرى تعتبر حالة حقوق الإنسان فيها أسوأ بكثير، ومع ذلك، فإن كرواتيا هي البلد الوحيد الذي يخضع لهذا التدقيق. وحث المجتمع الدولي على النظر في سجل كرواتيا في ضوء الظروف الصعبة التي وجد البلد نفسه فيها.

٨ - وأضاف أن حكومته، مع نهاية النزاع في المنطقة، يمكن أن تركز على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والاقتصاد السوقي في كرواتيا. وعندما يتم الوفاء باحتياجات الشعب الكرواتي من الأمن المادي والاقتصادي، فإن الاهتمام سيتحول إلى تعزيز حقوق الإنسان لهذا الشعب. وسيكون إدماج كرواتيا في المنظمات الاقتصادية والسياسية والأمنية في أوروبا وعبر المحيط الأطلسي مما ييسر هذه العملية. ويعتبر انضمام كرواتيا مؤخرا إلى مجلس أوروبا بمثابة الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وبهذه المناسبة، وقعت حكومته عددا من الصكوك الأوروبية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، وحماية الأقليات ومنع التعذيب واعترفت باختصاص المؤسسات الأوروبية في ميدان حقوق الإنسان.

٩ - وأردف أن الأقليات تشكل نحو ١٥ في المائة من سكان كرواتيا وأن حقوقها مكفولة بموجب القانون. وقد اشترك بعض أفراد الأقلية الصربية، أثناء النزاع الأخير، في العدوان ضد الدولة الكرواتية. بيد أن الكثيرين الذين ينتمون إلى أصل صربي ظلوا مواطنين مخلصين وعانوا من عواقب الحرب إلى جانب مواطنيهم الكرواتيين. ولم يبق في كرواتيا حاليا سوى بضعة آلاف من الصربيين المسنين. وتم اتخاذ تدابير استثنائية لضمان سلامتهم. وإن حكومته على استعداد للسماح بعودة جميع الذين ينتمون إلى أصل صربي ولم يتورطوا في جرائم الحرب، شريطة اكمال الشكليات الإدارية المناسبة. ونظرا لما تعرض له جزء كبير من الوثائق الرسمية في كرواتيا للاتلاف، فإن العملية ستستغرق بعض الوقت. ويجري تذكير الصربيين الذين يختارون العودة بأن الجنسية تترتب عليها التزامات، بالإضافة إلى الامتيازات. ومع عودة آخر اللاجئين والمشردين، فإن كرواتيا تأمل في أن تبدأ عهدا جديدا يتسم بالنهوض الاقتصادي والإدماج الأوروبي وتمتع جميع المواطنين الكامل بحقوقهم الإنسانية.

١٠ - السيد فام كوانغ فنه (فييت نام): أعرب عن تقدير وفده للتوكيد الذي أولاه المفوض السامي لحقوق الإنسان لأهمية الحوار والتعاون ومبادئ الحياد واللاإنتقائية واحترام سيادة الدول. وأثنى على الجهود التي يبذلها المفوض السامي لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان وأكد ضرورة قيام الدول الأعضاء بالنظر في هذه المسألة على نحو شامل والتوجيه من جانب الجمعية العامة قبل اتخاذ أي إجراء. ويعتبر الحق في التنمية من حقوق الإنسان الأساسية ويجب أن يحترم احتراما كاملا وينفذ تنفيذا تاما على أساس مالي راسخ. وينبغي ألا تخصص الموارد للأقسام الأخرى من المركز على حساب الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية.

١١ - وذكر أن فييت نام تولي اهتماما كبيرا لتعزيز وحماية حقوق ورفاه شعبها. ويركّز برنامج التنمية الشامل لديها على بذل الجهود الكفيلة بتحسين رفاه السكان وأحوال معيشتهم. وبالتغلب على الصعوبات

الاقتصادية للبلد، أدت هذه العملية كذلك إلى تحقيق تحسينات في الميادين السياسي والثقافي والاجتماعي. وقد تجلت هذه الجهود في التقرير الثاني لفييت نام عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المقدم في عام ١٩٩٦. وأكد أخيرا على أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن يسترشد بمبادئ الحياد، وإجراء حوار دولي بنّاء والتعاون على قدم المساواة.

١٢ - السيد الرسي (المملكة العربية السعودية): قال إنه على الرغم من اعتماد العديد من المعاهدات والاتفاقيات، فإن المجتمع الدولي لم يتمكن من التوصل إلى مفهوم موحد لطابع حقوق الإنسان. وكان هناك اتجاه نحو اعتماد تعاريف ضيقة وتقييدية لا تأخذ في الاعتبار التباين الحضاري والديني في أسرة الأمم. ومع ذلك، فإذا أريد أن تكون حقوق الإنسان عالمية حقا، فإن تفسيرها يجب أن يعكس الثقافة والقيم لكل البلدان.

١٣ - وذكر أن مسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، نظرا لأنها قادرة على تحديد كيفية تطبيق هذه الحقوق في مجتمعاتها. ويسترشد النهج الذي تتبعه المملكة العربية السعودية في ميدان حقوق الإنسان بالشريعة الإسلامية، التي تنص على منهج شامل لحقوق الإنسان وتحديد واجبات الإنسان والتزاماته تجاه أخيه الإنسان. وقد جاء في إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام، الذي اعتمده الاجتماع التاسع عشر لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٠، على أن البشر جميعا متساوون في الكرامة دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو غير ذلك من الاعتبارات. وتسير القيم الإسلامية وحقوق الإنسان جنبا إلى جنب على النحو الذي يؤكده الاهتمام المركزي بكرامة الفرد في العقيدة الإسلامية.

١٤ - وأضاف أنه إذا أريد تعزيز حقوق الإنسان بفعالية أكبر على الصعيد الدولي، فإنه يجب الاستماع إلى آراء الدول النامية. ويجب أن يتوقف استخدام الادعاء بانتهاكات حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا بد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن تواكب حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٥ - وأردف أن وفده يرحب بإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، بالرغم من أن هذه العملية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة تستهدف زيادة استجابة المركز وتحسين نوعية ما يقدمه من خدمات الدعم والمساعدة التقنية. ومن الضروري مراعاة التوزيع الجغرافي العادل في إعادة تنظيم موظفي المركز.

١٦ - واستطرد أن المملكة العربية السعودية ستواصل العمل مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان التي يرى وفده أنها ليست مجرد آمال وتطلعات، وإنما أيضا مطالب مشروعة لجميع الشعوب في جميع القارات. وأعرب عن أمله في أن يعطي الاحتفال في عام ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دفعا جديدا لما يبذله المجتمع الدولي من جهود في ميدان حقوق الإنسان.

١٧ - السيد دونوكوسومو (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على الحكومات، فإن برامج التعاون التقني التي يضطلع بها مركز حقوق الإنسان تيسر هذه المهمة في كثير من البلدان. وينبغي أن تتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تقديم المساعدة التقنية

والخدمات الاستشارية. وتم الاعتراف بأهمية التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان في إعلان وبرنامج عمل فيينا. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي لم يتمكن لوقت طويل من التوصل إلى نهج مشترك. فالاعتراف بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان الأساسية يعد خطوة هامة نحو بلوغ هذا الهدف. وأعرب عن ترحيبه بالاهتمام الذي يوليه المفوض السامي لحقوق الإنسان بإعمال الحق في التنمية وطالب ببذل المزيد من الجهود المنسقة على الصعيد الدولي لتحقيق هذا الهدف. ومن شأن الجهود التي يبذلها المفوض السامي لإقامة روابط أوثق بين برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجان الإقليمية أن يتيح انعكاس مختلف الثقافات وخبرات الدول الأعضاء في أنشطة حقوق الإنسان على نحو أكمل.

١٨ - وذكر أن حكومته ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وقد قامت مؤخرا بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وهي تولي اهتماما خاص بحقوق المرأة وغيرها من فئات المستضعفين. وعلى الصعيد الدولي، دافعت إندونيسيا عن حقوق الطفل؛ وتعمل الحكومة بدون كلل على القضاء على استخدام العمال الأطفال. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعيَّن عمله، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة في ميدان حقوق الإنسان تعرضت للإساءة عن طريق النقد بدوافع سياسية. ومن المفارقات أن الدول التي تعد من أشد الناقدين لسجل البلدان النامية في ميدان حقوق الإنسان لا تأتي على ذكر موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك فإن إعلان وبرنامج عمل فيينا ينص صراحة على أن وجود الفقر على نطاق واسع يعد عقبة خطيرة أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

١٩ - السيدة أرغويتا (السلفادور): قالت إن الذكرى السنوية الخمسين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن تكون بمثابة فرصة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولاحظت مع الارتياح أنه تم اتخاذ خطوات محددة لتعزيز التنسيق من أجل بلوغ الأهداف في هذا الميدان.

٢٠ - وذكرت أن خبرة بلدها قد أظهرت بكل وضوح الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية. وقد حققت السلفادور نجاحا هاما في ميدان حقوق الإنسان من خلال إنشاء آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين. وقد بدأت هذه الآليات تحقق نتائج بالفعل، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من التحديات التي لا بد من مواجهتها. وأعربت عن تقدير وفدها للقلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي فيما يتعلق بالحالة في السلفادور. ومع ذلك، فإن الفترة الزمنية التي يغطيها في تقريره (A/51/457) تعد فترة طويلة جدا وقد تم بالفعل حل كثير من المسائل المشار إليها، على النحو الذي يتجلى في تقارير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى والتقدم المحرز في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما عن طريق الجهود الرامية إلى تحسين النظام القضائي وأجهزة الأمن العام ومؤسسات حقوق الإنسان. وبعد توقيع اتفاق السلام في عام ١٩٩٢، تم إصدار قانون للعفو العام بموافقة جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز المصالحة الحقيقية فيما بين الشعب السلفادوري.

٢١ - وأضافت أن بلدها قام، في إطار الإصلاحات الدستورية التي يضطلع بها، بإنشاء مكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان وشرطة مدنية وطنية جديدة، وقد تم تخويل المكتب بالتحقيق في أي

انتهاك يرتكبه أحد أفراد الشرطة المدنية الوطنية. وتم إنشاء آليات للتشاور والتنسيق بين وزارة الأمن العام ومكتب المجلس الوطني وتقدم التقارير بانتظام إلى المكتب.

٢٢ - وأردفت أن السلفادور مقتنعة بضرورة البحث عن نهج شاملة لتعزيز حقوق الإنسان عن طريق الإجراءات الوقائية والأنشطة التالية للنزاع. وتعترف حكومتها بالقيمة الكبرى للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في السلفادور وتؤيد المبادرات التي تم اتخاذها لتعزيز الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي تأييدا قويا. ومع الالتزام الراسخ للسلفادور حكومة وشعبا والمساعدة السخية التي يقدمها المجتمع الدولي، فقد تغلب بلدها على أزمة خطيرة. وتقوم السلفادور بعملية تحول كبرى وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتسعى الى تعزيز التنمية البشرية المستدامة. وتم الاضطلاع ببرامج واسعة النطاق في ميدان التعليم والصحة والإسكان لكفالة التمتع بحقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية.

٢٣ - وأعربت عن ترحيب وفدها بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي سيتولى وضع استراتيجية لتنفيذ الحق في التنمية، وأكدت ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الوسائل اللازمة للتغلب على الفجوة التي تفصل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٢٤ - السيد كمال (باكستان): قال إنه إذا ما تعيَّن على المجتمع الدولي تحقيق احترام عالمي لحقوق الإنسان، فلا بد من وجود تقارب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين دعاة الحقوق المدنية والسياسية، من جهة، ودعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. ولا يمكن أن يكون هناك أي توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في عالم تسعى فيه بعض الدول الى فرض قيمها كمعايير مطلقة، بينما تتذرع دول أخرى بمفهوم النسب الثقافي عندما يصبح سجلها في مجال حقوق الإنسان موضع الاعتراض. وتدعو الحاجة، بدلا من ذلك، الى وضع مفهوم مشترك لحقوق الإنسان، مع ضرورة تنفيذ صكوك حقوق الإنسان بأسلوب حيادي وغير انتقائي. ولا بد من التصدي لمشكلة نقص التنمية بطريقة جادة.

٢٥ - ومضى قائلا إنه من العبث توجيه اللوم الى أنظمة حاكمة بعينها أو الى ضعف التخطيط فيما يتعلق بمشكلة نقص التنمية. ومن الواضح، في الواقع، أن البلدان النامية لن تتمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي بدون توزيع أكثر إنصافا للموارد العالمية. وحسبما ورد في الإعلان الخاص بالحق في التنمية، من الواجب على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية؛ ومن بين هذه العقبات أنظمة التجارة الحمائية، فالترتيبات المالية التمييزية، وأوجه التباين الهيكلية في العلاقات الدولية. وتخشى كثير من البلدان النامية، مع نهاية الحرب الباردة، أن يصبح التكامل الأوروبي موضع اهتمام أكثر إلى ما للغرب من واقع الدول الأكثر فقرا في العالم. غير أنه من المؤكد أن تفاقم أوجه التباين القائمة، سيؤدي الى زيادة التوتر وانعدام الأمن على مستوى العالم.

٢٦ - وطالب بأن تكون لدى الأمم المتحدة خطة عمل واضحة لإنفاذ الحق في التنمية. ويجب أن تدفع جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها في حينه وبالكامل لتخفيف الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة ولتمكينها من القيام بدور أكثر فاعلية في حماية حقوق الإنسان. كما أن عجز المنظمة عن الرد بسرعة على

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد أودى بحياة الآلاف من البشر. ولذلك لا بد من تعزيز نظام الإنذار المبكر للكشف عن الأزمات الوشيكة الوقوع في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان هي الأعمدة الثلاثة للنظام الدولي الجديد. ويجب النظر إليها كعناصر مترابطة، حيث أنه من شأن أي نهج انتقائي للترويج لها، أن يفشل في معالجة أوجه الغبن التي تفضي الى انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٧ - السيد أوتوبيلو (نيجيريا): قال إن احترام حقوق الإنسان ومراعاة الالتزامات التعاهدية تقع مسؤولياتهما على عاتق الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن التنمية وسيلة أساسية لحماية حقوق الإنسان. ومن خلال التمكين الاقتصادي المدعوم بالتعاون الدولي، يستطيع الناس على نحو أفضل الدفاع عن أنفسهم ضد الانتهاكات. كما أن المحاولات الرامية الى جعل مسائل حقوق الإنسان شرطا لتقديم المعونة الإنمائية، تتنافى مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. ولا ينبغي أن يحتل الحق في التنمية المرتبة الثانية؛ فالفقر، ونقص التنمية، والمرض، والجهل، من بين العوامل التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في كثير من البلدان النامية.

٢٨ - وأشار الى أن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان مسألة موضع اهتمام كبير من جانب وفده. وينبغي قيام توازن بين مختلف الحقوق، ومن المهم ضمان توفير موارد كافية للوحدة المعنية بالحق في التنمية. وكان ينبغي أن تتم عملية إعادة التشكيل بروح من الشراكة في إطار محفل حكومي دولي. وأعرب أيضا عن الأمل في الحفاظ على التوازن الضروري في الجهود الحالية لتعزيز المركز فيما يتعلق بمجالات الأولية، والتنوع الثقافي، والتمثيل الجغرافي.

٢٩ - وقال إن نيجيريا تولي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان لمواطنيها، الذين يعاملون جميعا على قدم المساواة، بصرف النظر عن نوع الجنس أو السن أو التركيبة الإثنية أو العقيدة الدينية. وقد أنشأت الحكومة لجنة مستقلة لحقوق الإنسان برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا المتقاعدين. واتخذت نيجيريا عددا من الإجراءات لإزالة العقبات التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان، حسبما لوحظ خلال زيارة أخيرة قامت بها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. كما رحبت الحكومة بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (A/51/538، الفصل الرابع) ردا على التقرير الدوري الذي قدمته نيجيريا. وبيَّنت الحكومة بوضوح لبعثة تقصي الحقائق التزامها التام بعملية الديمقراطية. كما شملت التدابير المتخذة إنشاء مؤسسات لتنفيذ البرنامج السياسي، وضمان الانتقال بنجاح الى الحكم المدني والديمقراطي. وأجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ انتخابات الحكم المحلي على أساس غير حزبي.

٣٠ - وأشار الى أنه قد تم تعديل القانون المدني الخاص بأعمال الشغب، الذي أدين بمقتضاه السيد كين سارو - ويوا وثمانية آخرين، ليتسنى إخضاع قرار المحلفين والحكم الصادر عن محكمة خاصة للمراجعة القضائية أمام محكمة الاستئناف (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). وتم أيضا تعديل المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ لإتاحة إجراء مراجعة دورية لحالات الأشخاص رهن الاحتجاز، وجرى إطلاق سراح ٢٣ محتجزا. وتم إلغاء المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤، الذي كان يبطل حق المحاكم في إصدار أوامر قضائية بإحضار الأشخاص

المحتجزين بمقتضى المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ (المرجع نفسه) وتم استبعاد العضو العسكري في المحكمة الخاصة.

٣١ - وقال إن حكومته أكدت من جديد تقييدها بالالتزامات التي تعهدت بحرية أن تضطلع بها بموجب الصكوك الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأضاف أن نيجيريا في حاجة الى مساندة وتفهم أعضاء آخرين في اللجنة، بدلا من اتخاذ قرارات سلبية لا تفيد، المضي قدما في تعزيز الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان.

مشروع القرار A/C.3/51/L.32: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم

٣٢ - الرئيس: أعلن أن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار مترتبة عليه في الميزانية، وأن بيرو وقيرغيزستان، ونيجيريا، واليمن، قد انضموا الى مقدمي مشروع القرار.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/51/L.32.

مشروع القرار A/C.3/51/L.35/Rev.1: الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٣٤ - الرئيس: أعلن أن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار مترتبة عليه في الميزانية، وأن البلدان التالية انضمت الى مقدمي مشروع القرار: اثيوبيا، إريتريا، إكوادور، أوكرانيا، بيرو، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، الرأس الأخضر، رواندا، السلفادور، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، قيرغيزستان، كندا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، النمسا، نيبال، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٣٥ - السيد حاج عمر (مالي): طلب إيضاحا بشأن الجهة التي تقع عليها مسؤولية تنسيق الجهود، حيث تشير الفقرتان ١ و ٥ من مشروع القرار الى المفوض السامي، ولا ترد أي إشارة الى مركز حقوق الإنسان.

٣٦ - السيد ديمبينسكي (بولندا): قال إن للمفوض السامي ولاية تنسيق الأنشطة المتعلقة بالذكرى السنوية.

٣٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/51/L.35/Rev.1.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

مشروع القرار A/C.3/51/L.21: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٣٨ - السيد روسنيز (النرويج): تكلّم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، فقال إنه انضم الى مشروع القرار الدول التالية: الارجنتين، إريتريا، اسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتان، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، زائير،

سيراليون، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، كوبا، ليختنشتاين، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هنغاريا.

٣٩ - وتلا عدة تنقيحات طفيفة لنص مشروع القرار. وأشار أيضا الى أنه تم في الفقرة ٦، حذف عبارة "في حدود الميزانية العامة القائمة"، كما تم أيضا في الفقرة ٨، حذف عبارة "في حدود الموارد الحالية للأمم المتحدة".

٤٠ - السيدة نويل (أمينة اللجنة): أشارت الى أن الفقرة ٦ من مشروع القرار، من شأنها أن تمكن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة من أن تعقد دورتين سنويا، مدة كل منها ثلاثة أسابيع، يسبقها اجتماع لفريق عامل قبل الدورة، وأن الفقرة ٨ تأذن للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة المعنية بمركز المرأة ووضع مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية، أن يجتمع لمدة ١٠ أيام عمل بالتوازي مع اللجنة في دورتها الحادية والأربعين.

٤١ - وأضافت قائلة إنه، مع مراعاة التوافر الحالي لخدمات المؤتمرات يمكن استيعاب الدورة الإضافية للجنة لعام ١٩٩٧ واجتماع الفريق العامل السابق على الدورة في حدود الموارد القائمة، ولذلك لن يكون من المطلوب أي اعتماد إضافي في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ومن المعروف أيضا أنه يمكن الاستفادة من قدرة خدمات المؤتمرات التي ستتوفر من الفترات الأخرى من السنة لخدمة اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية دون تحمل أية تكاليف إضافية.

٤٢ - الرئيس: قال إنه قد انضم الى مقدمي مشروع القرار كل من: أوغندا، بوروندي، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، غيانا، كوت ديفوار، كينيا، مالطة، ناميبيا.

٤٣ - السيد كويل (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده لا يستطيع الانضمام الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

٤٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/51/L.21 بصيغته المنقحة شفويا.

٤٥ - السيد كويل (الولايات المتحدة الأمريكية): كرر تأييد حكومته لوضع مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية. وأضاف أنه من المؤسف أن الأمانة العامة لم تذكر بصورة قاطعة أنه سيتم في حدود الميزانية الحالية استيعاب تكاليف عقد اجتماع للفريق العامل المعني بوضع بروتوكول اختياري.

٤٦ - وبيَّن أن وفده سيواصل مطالبة الأمانة العامة بضرورة أن تقدم بيانا واضحا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات. ولا يستطيع وفده أن يؤيد إجراءات يمكن أن يترتب عليها زيادة الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما يتجاوز المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة لفترة السنتين الحالية.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

مشروع القرار A/C.3/51/L.37: حقوق الطفل

٤٧ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقدمت تعديلا لمشروع القرار A/C.3/51/L.37 والذي ورد في الوثيقة A/C.3/51/L.38. ويقضي هذا التعديل بحذف عبارة "في حدود الموارد القائمة" من الفقرة ٣٥. واقترحت أيضا حذف تلك العبارة من الفقرة ٥٠.

مشروع القرار A/C.3/51/L.31: الطفلة

٤٨ - الرئيس: قال إنه لا يترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية، وأنه عند تقديم مشروع القرار، قام ممثل ناميبيا نيابة عن مقدميه بتنقيحه شفويا.

٤٩ - السيدة نويل (أمينة اللجنة): كررت التنقيحات التي أجريت للنص.

٥٠ - السيدة ديوغت (ناميبيا): أعلنت أنه قد أصبح ضمن مقدمي مشروع القرار كل من: أوكرانيا، باراغواي، بلغاريا، بيلاروس، جامايكا، رواندا، ساموا، سان مارينو، غينيا - بيساو، قيرغيزستان، كولومبيا، موناكو.

٥١ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/51/L.31.

٥٢ - السيد كويل (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يفسر الفقرة ١٢ من مشروع القرار على أنها تعني أن للرجل والمرأة الحق في الوصول على قدم المساواة الى الموارد الاقتصادية.

٥٣ - السيد بيس (مالطة): قال إن وفده، وهو ينضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، يود أن يذكر أن مالطة أعادت تأكيد مسؤوليات وحقوق وواجبات الآباء والأوصياء القانونيين في أن يقدموا بأسلوب يتفق مع قرارات الطفل المنظورة، التوجيه الملائم لممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل.

٥٤ - وأضاف قائلا إن وفده يرغب أيضا في أن يعلن احتفاظه بموقفه بشأن استعمال مصطلح "الصحة الإنجابية" على النحو المستخدم في الفقرة ٣ (و). وأشار الى أن التفسير الذي قدمته مالطة لهذه الفقرة يتماشى مع تشريعاتها الوطنية التي تعتبر إنهاء الحمل من خلال الحث على الإجهاض أمر غير مشروع. وفي هذا الصدد، تؤكد مالطة من جديد تحفظاتها على الوثائق الختامية المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على النحو الوارد في التقارير ذات الصلة بتلك المؤتمرات وأحدثها مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٥٥ - السيدة موفوزانكيما (بوروندي): تكلمت ممارسة حق الرد، فقالت إن وفدها يود أن يشكر أولئك الذين قدموا المساعدة الى بلدها خلال فترة عصيبة، ولا سيما المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي للبيان الذي أدلى به معبرا عن مساندته لحكومتها. وأضافت أن الصعوبات التي يعاني منها بلدها حاليا ترجع الى حد كبير الى الحصار غير العادل المفروض عليها من جانب البلدان المجاورة لها، بما يعد انتهاكا للمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٥٦ - وأشارت الى أن الأزمة في بوروندي بالغة التعقيد. وليس من الملائم إخضاعها لتحليلات سطحية. وقالت إن ممثل النرويج، وهي بلد تربطه ببوروندي علاقات تعاونية ممتازة، ذكر في جلسة سابقة، أن الانقلاب الذي وقع في بوروندي عام ١٩٩٥ لم يحسِّن من أوضاع الأمن أو حالة حقوق الإنسان، بل على العكس فاقم من معاناة الناس. وأعربت عن دهشة وفدها فيما يتعلق بهذا البيان. وأضافت أن رئيس جمهورية بوروندي، عند عودته الى منصبه، أعلن أن عودته لا تحمل أي طموح سياسي، بل هي عملية لإنقاذ البلد الذي يواجه الخطر. وقد تولت السلطات الجديدة الحكم بغية إنهاء الإبادة، والمذابح، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واتخذت التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعادة السلم والثقة في جميع أنحاء الدولة. ولقد زاد عدد المراقبين لحقوق الإنسان في بوروندي؛ وأنشئت محكمة دولية لإنهاء دورة الحصانة، وسيتم القيام بالأعمال التحضيرية لإجراء حوار وطني بهدف استعادة السلام. وتُعول بوروندي على شركائها، ومن بينهم النرويج، لتقديم المساعدة إليها من أجل تنفيذ برنامج يحقق عودة السلام والأمن الدائمين. وتولي حكومتها أهمية خاصة للأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الإنسان في بوروندي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠